



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The impact of credit risk management on the financial performance of
Iraqi commercial banks: An applied case on a sample of commercial
banks in Baghdad**

Ghadah Hammad Smran*, Maher Ghazal

College of Management and Economics/Jinan University

Keywords:

Credit risk management, Financial performance, Iraqi commercial banks

ARTICLE INFO

Article history:

Received	30 Apr. 2025
Received in revised form	06 Aug. 2025
Accepted	06 Aug. 2025
Available online	30 Sep. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Ghadah Hammad Smran

College of Management and
Economics/Jinan University



Abstract: The aim of the research is to identify the impact of credit risk management measured by the natural logarithm of total credit facilities on the financial performance measured in a set of financial ratios: return on assets return on equity, return on per share, return on deposits, and the return on available funds, in a sample of Iraqi commercial banks operating in Baghdad, during the period (2017-2022).

In order to achieve the research objective, the analytical descriptive approach was used based on the quantitative method of data collection, which included Iraqi banks' financial statements. The research found: there is a reverse and meaningful correlation between credit risk management and return on equity, return on share and per capita, return on deposits and return on available funds. Credit risk management has a moral impact on return on equity, return on per share, return on deposits and return on available funds.

أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية: حالة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في بغداد

ماهر غزال

غادة حماد سمران

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الجنان

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان التي يتم قياسها باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي التسهيلات الائتمانية في الأداء المالي الذي يتم قياسه في مجموعة من النسب المالية وهي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم الواحد، والعائد على الودائع، والعائد على الأموال المتاحة، في عينة من المصارف التجارية العراقية العاملة في بغداد، وذلك خلال الفترة (2017-2022).

ولتحقيق هدف البحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الأسلوب الكمي في جمع البيانات التي شملت القوائم المالية للمصارف العراقية، وتوصل البحث إلى: إنه يوجد علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم الواحد، والعائد على الودائع، والعائد على الأموال المتاحة. وإن إدارة مخاطر الائتمان تؤثر وبشكل معنوي في العائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم الواحد، والعائد على الودائع، والعائد على الأموال المتاحة.

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر الائتمان، الأداء المالي، المصارف التجارية العراقية.

المقدمة

تُعد المصارف من المنشآت المالية الهامة لأي بلد تبعاً للدور الذي تؤديه في الاقتصاد، ويُعد وجود نظام مصرفي يعمل بشكل كفوء عاملاً شديداً لأهمية لنجاح الاقتصاد، وهذا النظام يُعد مركزاً أساسياً يجمع مدخرات المؤسسات، والشركات، وتحريكها باتجاه عمليات الإقراض، ومنح التسهيلات الائتمانية بأشكالها كافة، ونتيجة التحديثات الحاصلة، زادت أهمية قطاع المصارف، حيث أضحت تمارس فعاليات متطورة، أسفرت إلى صعوبات واضحة في بيئتها، وهذا جعلها تتعرض إلى مخاطر كثيرة، من أبرزها مخاطر الاقتصاد الكلي، والائتمان، والسياسة. وفي دراستنا سنركز على أهم المخاطر التي تؤثر في أداء المصارف، وهي مخاطر الائتمان.

ويشهد قطاع المصارف مخاطر عديدة ومتنوعة، وهذه تتنوع وتتغير بسبب التغيرات والتطورات التي يشهدها القطاع، وأيضاً يعد من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية، وذلك لدوره في تنشيط وتنمية القطاعات الأخرى، كما يُعد بمثابة قناة للتدفقات المالية بالنسبة للتدفقات المالية التي تنتج عن الأنشطة الاقتصادية.

إن هذه المخاطر تقوم بعرقلة عمل المصارف والقيام بمهامها وتحقيق أهدافها، مما أدى إلى العناية والاهتمام من قبل المسؤولين، وذوي الاهتمام بنشاط المصارف إلى التركيز الممارسات التي تحقق سلامة المصارف، عن طريق استخدام قوائم المصارف المالية، التي تعمل على رسم الخطط المستقبلية للمصرف، ومن جانب آخر إذ إن أهداف المصارف التجارية هو تعظيم ثروة الملاك،

وتحقيق أكبر قدر من الأرباح وذلك بالاعتماد على إعادة إقراض الودائع بشكل تسهيلات ائتمانية ومن ثم تأتي هذه الدراسة لمعرفة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على أداء المصارف العراقية، وذلك بهدف تحليل هذا الجانب والوقوف على أوجه الخطر والخلل إن وجد. ومن خلال الأخذ بالاعتبار عوامل منح الائتمان، وتأثير مخاطرة على أداء مصارف العراق، ولتحقيق هدف هذا البحث، تم تقسيمه على أربعة مباحث رئيسية، وهي:

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تخضع المصارف للعمل على تطوير خدماتها وعملياتها المصرفية، وذلك للوصول إلى المستوى الأفضل من الأداء المالي حيث تقوم بتقديم خدمات وافية لعملائها للمساهمة في تحسين الأداء المالي، ومن ضمن هذه الخدمات هي عملية منح الائتمان والذي يعد أساس العمل المصرفي التقليدي ومع هذا قد يترافق معها مخاطر الائتمان والذي بدوره قد يؤثر على الأداء المالي، وتعد إدارة الأخطار بمثابة ممارسة لاختيار عدة طرق للتقليل من أثر التهديدات التي تواجه المصارف، وعلى الرغم من تزايد حدة هذه الأخطار وتنوعها، نلاحظ أنها تكتسي طابعاً اقتصادياً ومالياً وقانونياً واجتماعياً، مع الأخذ بالاعتبار بوجود بعض العوائق والقيود دون تجنب الأخطار بالكامل، فمن الضروري وضع استراتيجيات لإدارة الأخطار في المصارف من خلال ما سبق تطرح الإشكالية نفسها بواسطة السؤال الأساسي وهو:

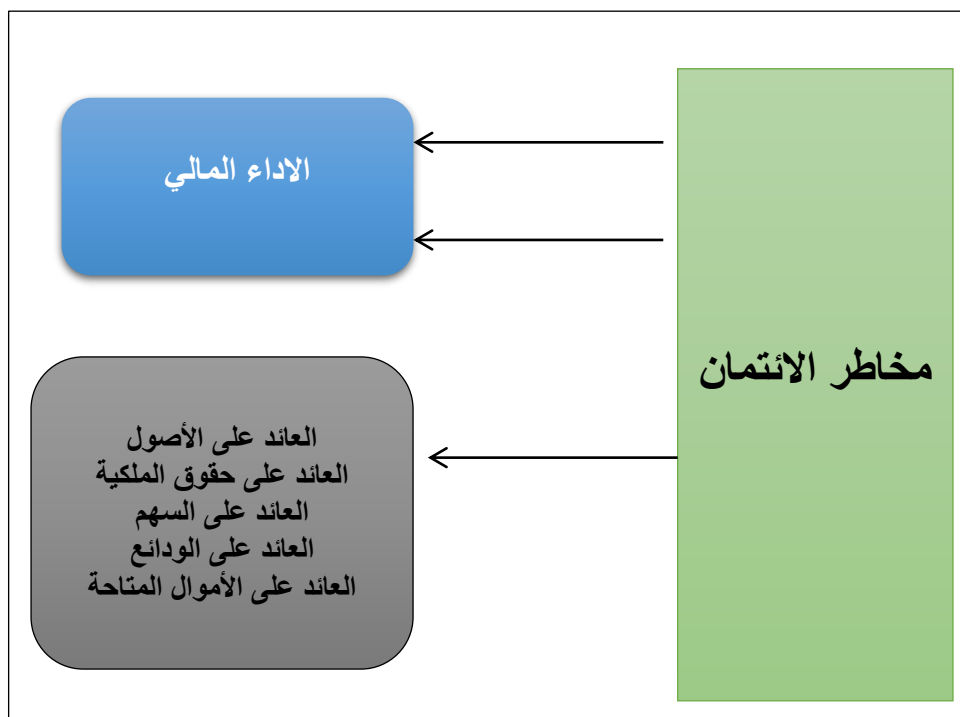
❖ ما أثر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. في المصارف العراقية؛ ما أثر "مخاطر الائتمان" في العائد على الموجودات؟
 2. في المصارف العراقية؛ ما أثر "مخاطر الائتمان" في العائد على حقوق الملكية؟
 3. في المصارف العراقية؛ ما أثر "مخاطر الائتمان" في العائد على السهم؟
 4. في المصارف العراقية؛ ما أثر "مخاطر الائتمان" في مضاعف حق الملكية؟
 5. في المصارف العراقية؛ ما أثر "مخاطر الائتمان" في العائد على الودائع؟
 6. في المصارف العراقية؛ ما أثر "مخاطر الائتمان" في العائد على الأموال المتاحة؟
- ثانياً. أهداف البحث:** الهدف الأساسي للدراسة يكون في التحديد الدقيق لمخاطر الائتمان، التي تواجهها المصارف، وما أثر تلك المخاطر في أداءها المالي، وكيف يتم التحوط منها، يتم ذلك من خلال:
1. التعرف على كيفية إدارة مخاطر الائتمان، ودورها، وأهميتها، في المصارف العراقية.
 2. توضيح المقاييس الهامة التي تستخدم في تحليل "مخاطر الائتمان".
 3. معرفة ما الأثر التي تؤديه "مخاطر الائتمان" في أداء المصارف المالي.
 4. توضيح المناهج والوسائل التي تستعمل في مقابلة المخاطر التي تواجه المصارف العراقية.
 5. توضيح مقاييس الأداء المالي في المصارف العراقية.
- ثالثاً. أهمية البحث:** تكمن هذه الأهمية من خلال الإضاءة على الجانب النظري للمتغير المستقل مخاطر الائتمان والمتغير التابع الأداء المالي وذلك يعد إغناء للمكتبة العلمية العربية، وهذا يبرز في:

1. العمل على مساعدة إدارات المصارف لمعرفة تأثير تلك المخاطر المرافقة للانتماء على أداءها المالي.
 2. العمل على مساعدة مديري المصارف والمستثمرين، على التعرف على "مخاطر الائتمان" وطريقة أخذ الحيطة لتلافيها.
 3. توضيح طرق ومناهج تقييم "مخاطر الائتمان"، والتي يظهر أثرها في الأداء المالي
 4. العمل على مساعدة الباحثين للوصول إلى المقترحات المطلوبة وذلك من خلال النتائج، والتي يمكن أن تخدمهم في الدراسات اللاحقة
- رابعاً. الدراسات السابقة:**
1. دراسة (دحود، 202) بعنوان "أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية" - "دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية للفترة: 2009-2018. إذ هدفت الدراسة إلى حصر "أثر تطبيقات إدارة المخاطر الائتمانية على تدعيم الأداء المالي في البنوك الجزائرية". وتوصلت إلى أن "مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية لها تأثير إيجابي لتدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية".
 2. دراسة (شقة، 2020) بعنوان "أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية" هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، "للفترة الممتدة من (2010-2017)". "واستنتجت إن العلاقة بين "مخاطر الائتمان"، "والعائد على الموجودات" إيجابية، وذات دلالة معنوية، ولا توجد علاقة بين "مخاطر الائتمان"، "والعائد على حقوق الملكية"، وقدمت مجموعة توصيات أهمها أن تسعى المصارف إلى جذب الودائع، والاستفادة منها في الاستثمارات، وتجنب منح القروض التي تحمل مخاطر مرتفعة.
 3. دراسة (قاسم، 2020) بعنوان: "أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك دراسة تحليلية على البنوك المرخصة في الأردن". " معرفة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك المرخصة في الأردن للفترة المحددة (2013-2019)" - وجدت الدراسة إنه يوجد أثر لمخاطر الائتمان على ربحية البنوك، إذ كانت العلاقة عكسية بدلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان (مخاطر التعثر المالي ومخاطر كفاية راس المال) و ROA وعلاقة طردية بين مخاطر الائتمان ROE.
- خامساً. فرضيات البحث:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية.

سادساً. نموذج البحث:



شكل (1): يمثل نموذجاً للبحث

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Microsoft word, 2010)

سادساً. حدود البحث

الحدود المكانية: المصارف العاملة في مدينة بغداد

الحدود الزمانية: القوائم المالية للمصارف خلال السنوات (2017-2022)

سابعاً. مجتمع وعينة البحث: تشكل المصارف التجارية العراقية المجتمع الذي يقوم بدراسته هذا البحث، أما عينة البحث فقد شملت "المصرف المتحد للاستثمار"، ومصرف الاتحاد العراقي، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف سومر التجاري، ومصرف بابل.

المبحث الثاني: الإطار النظري

اولاً. مخاطر الائتمان: تُعد الوظيفة الائتمانية في المصارف التجارية من النشاطات المصرفية الهامة، وقد تنشأ نتيجة القروض والعقود وذلك لدعم التزامات الزبائن والعملاء، وتختلف قوة تأثيرها من مصرف لآخر وذلك حسب القدرة على التنبؤ بها والإجراءات الوقائية المتخذة لمواجهةها، وإن من أهم أسباب التي تؤدي إلى فشل المصارف وتعثرها ودخولها في أزمات، هو وجود إدارة سيئة للمخاطر عن الوظيفة الائتمانية، وسنتعرف إلى مفهوم المخاطر الائتمانية وأهم صورها (عبد المجيد، علي، 2021: 1744). فإن "مخاطر الائتمان" تعد من أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف، فقد تشير الكثير من الدراسات والأبحاث أن أغلب أزمات المصرفية التي حدثت كانت بسبب تعثر الائتمان، فإن مخاطر الائتمان ترتبط بالديون المتعثرة والتي تعد من المشكلات الخطيرة التي تواجه المصارف، التي تقوم بتجميد الجزء الأهم من مواردها، وذلك لعدم مقدرة العملاء المقترضين على سداد المبالغ والفوائد والعمولات، ومنها يتعرض المصرف المانح للقروض إلى خسائر حقيقية وتتمثل في هلاك القروض إذا لم تتوفر ضمانات مناسبة يمكن تسهيلها من أجل الحصول

على قيمتها في الوقت المعين لتسديد القرض. (راضي، 2003: 263-283) وبما أن "المخاطر الائتمانية" تعد أحد أشكال الخطر التي تعترض عمل المصارف، وقد تنشأ هذه المخاطر بالنسبة للمصرف من عدم دفع العميل الفائدة المستحقة على القرض، أو القرض نفسه (خالد، 2002: 119). إن زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في "ظل العولمة المالية" تكون بسبب العناصر كما (أحمد ميلي، 2020: 29):

1. زيادة أعمال المصارف، واتساعها "خارج الميزانية"، والتحويلات التي جرت في انتقالها من العمل التقليدي، إلى "أسواق رأس المال"، وهذا يعرضها لأزمات السيولة وأزمات السوق وتقلبات الأسعار.
 2. المنافسة الحادة، التي "شجعت الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر والحصول على أكبر حصة ممكنة في السوق".
 3. التحويلات في هيكل "الأسواق المالية"، خلال الأعوام الماضية، وذلك بسبب وجود قيود على تحركات رأس المال، وتحرر "الأسواق المحلية". يوجد تعريفات عدة لمخاطر الائتمان:
- التعريف الأول:** "وهي المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية"، "والتي تمثل الالتزام المالي بتاريخ استحقاقها" (الجعارات، 2017: 175).
- التعريف الثاني:** "هو احتمال فشل عملاء المصرف المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف"، "عندما تكون هذه الالتزامات مستحقة أو بعد ذلك"، "أو عدم السداد وفقاً للشروط المتفق عليها"، "أي إن هذه المخاطر تتعلق بالطرف المقابل في العقد شروط قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في التاريخ المحدد" (عنا نزة وآخرون، 2013، ص 8).
- التعريف الثالث:** "مخاطر الائتمان هي الخسارة المالية المحتملة"، "والناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد" (عبد العليم، 2014، ص 489).
- أما إدارة المخاطر الائتمانية: فيراد بها الفعالية الإدارية التي تسيطر على المخاطر، وتعمل على تقليلها، إلى درجات معقولة، وبمعنى أدق يقصد بها عملية حصر، وقياس، والتحكم، وانقاص المخاطر التي تعترض المصرف. "أي تعني إدارة مخاطر الائتمان عملية قياس، وتقدير المخاطر وتنمية استراتيجيات الإدارة مثل نقل المخاطر إلى جهة أخرى، والتقليل من أثارها السلبية". (حرفوش، الصحرابي، 2009: 6).

- إدارة مخاطر الائتمان: وهي عملية تسيير وتوجيه المخاطر والانحرافات التي تعمل على إعاقة سير العملية الائتمانية والعمل على التقليل منها، وذلك من خلال وضع خطة استراتيجية بين توقعات العملية الائتمانية في الوقت الحاضر وما سيحدث في المستقبل (مخلوفي، 2017، ص 12).

ثانياً. خصائص مخاطر الائتمان: ويمكن التعبير هذه المخاطر بما يأتي: (ابراهيم، 2022: 280)

1. تعد المخاطر الائتمانية شكلاً من أشكال المخاطر"، "إذ تركز على ركني الخسارة والمستقبل".
2. إن المخاطر الائتمانية تعبر عن أي نقص في العملية الائتمانية"، بعد استكمال عقدها سواء كان في أوقات السداد، أو في المبلغ الائتماني الأصلي وفوائده، وإن المخاطر الائتمانية لا تتعلق بعملية تقديم القرض أو الائتمان بل إنها تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل المبلغ الكامل والمتفق عليه.
3. المخاطر الائتمانية لا تقتصر على نوع معين من الائتمان وإنما على المخاطر جميعها، فأن جميع القروض تكون محفوفة لدرجة معينة من المخاطر، وأيضا لا يمكن لأي مصرف أن يستمر بأعماله إن لم يتعرض إلى بعض القروض المحفوفة بالمخاطر

ثالثاً. أسباب حدوث المخاطر الائتمانية: وتكمن هذه الأسباب فيما يأتي: (ابراهيم، 2022: 281)

1. طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه طالب الائتمان.
 2. السياسة والخطة الائتمانية التي ينتهجها المصرف وذلك للحصول على الموارد المالية وتنميتها.
 3. خطر تقلب أسعار الفائدة.
 4. خطر الاختلاس والسرقة وتواطؤ المسؤول بالمصرف مع العميل.
 5. العملية المطلوب تمويلها والضمانات المطلوبة فيها.
 6. أخطاء العاملين في المصرف والتي لا تقع فقط في مرحلة الدراسة وإنما في مرحلة التنفيذ.
- أساليب وأدوات الحد من المخاطر الائتمانية

ويمكن التعبير عن أساليب وأدوات الحد من المخاطر وفق الآتي: (DIETRICH, 2006: 11)

1. فحص طبيعة العملاء المحتملين بسبب عدم تناسق المعلومات المقدمة عنهم لدى المصرف طرق وأساليب متعددة من أجل الحصول على معلومات كافية حول طالبي القروض.
2. العلاقات مع العملاء ومراقبة أنشطتهم واستثماراتهم المختلفة سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل حتى يضمن المصرف توافر جميع المعلومات الضرورية عنها وبسعر أقل التكاليف.
3. مراقبة وجهة صرف الأموال بالطريقة التي قدمت من أجلها لضمان استخدامها على النحو المنشود.
4. المطالبة بضمانات كافية للتعويض عن أي خسارة محتملة قد تحدث نتيجة لذلك فشل العميل في سداد جزء من القرض أو كله.

رابعاً. الأداء المالي:

أ. مفهوم الأداء المالي: يعد الأداء المالي من الأقسام الشائعة في قياس أداء المصرف، إذ يتميز بالاستقرار والاتساق اللذين يساعدان في توجيه المصارف باتجاه المسار الأفضل، فإنه نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوقة بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات وتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقاً من خلال مؤشرات محددة، من خلال تحديد مفاهيم الأداء المالي، أهميتها ومقاييسها.

ب. تعريف الأداء المالي: هو استطاعة المؤسسة على التحكم في كيفية عملها. وهذا يعني أن الطريقة التي تتطور بها الشركة تحويل المدخلات إلى المخرجات بأفضل طريقة ممكنة، نوع الأداء، الطريقة التي تقدمها الشركة، وضع الاستراتيجيات والتواصل وتحديد الأهداف مع احترام جميع الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة (Abdelkader Derbali, 2010)

– ووفقاً لبعض تقارير الخبراء في المالية، مثل "عرفة محلب" في عام 2014، فإن الأداء المالي له بعض التعريفات، "أي أنه يعتبر ذا كفاءة"، "وفعالية للنشاط الذي يرتبط بالمجموعة"، "أي تحقيق النتائج التي تتوافق مع المخططات والأهداف"؛ لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الموجودة تحت تصرف المؤسسة (إداح، 2020: 27).

أ. تم تعريف الأداء المالي على أنه الدرجة التي تساهم فيها الأنشطة لخلق قيمة أو كفاءة في استغلال المصادر المالية المتوافرة من خلال إنجاز الأغراض المالية بتكلفة مخفضة. (عبد الوهاب، 2014).

ب. النتائج الإجمالية لأنشطة المنظمة أو الاستثمار على مدار فترة زمنية، من خلال المقارنة بين المؤسسات لها نفس المؤشرات، ونفس المعايير (قطوفي وبراق، 2020، ص 346).

- ج. المحصلة الأخيرة المقومة بمعايير يمكن من خلالها معرفة ما تم إنجازه من أهداف فعالة ومقابلتها بالأغراض المدروسة" (الدعوي والمرسومي، 2017: 85).
- د. مجال نجاح المنشأة في استخدام كل المصادر المتوافرة لديها إن مصادر مادية، واعتبارية أحسن استخدام وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة". (عصام، 2012: 61)
- ه. مجال إسهام الفعاليات في خلق القيمة أو النشاط في استغلال المصادر المالية المتوافرة من خلال بلوغ الأغراض (دادن وحفصي، 2014: 24).

ج. أهمية الأداء المالي:

- أ. يرتبط انخفاض تكلفة رأس المال بزيادة قيمة البنك، مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين والعملاء.
- ب. الحد من الأزمات المالية التي تتصدي لها المصارف، والتحكم بها.
- ج. يؤدي تخصيص أفضل الموارد المتاحة إلى أداء تشغيلي أفضل.
- د. إن الزيادة في فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي يعمل للوصول إلى فرص استثمارية أكبر، مع ارتفاع نسبة استغلال العمالة
- ه. التقارير مهمة ومفيدة، "ومن خلالها يتم تقديم المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة"، وفي الوقت المناسب.
- و. تمكنهم من توجيه الإدارة العليا لمراكز المسؤولية والتي تكون بحاجة إلى الإشراف والمراقبة.
- ز. تكوين علاقة مع أصحاب المصالح مما يحسن العلاقات مع المجتمع المحلي والدولي (جنوحات والعلايبي، 2014: 16)

أهداف الأداء المالي تتضمن النقاط الآتية: (ادريس، 2009: 212)

- ❖ ويعد الرابط بين الاستراتيجية المختارة وقياسات الأداء التي حددت، والتي تقوم بتأشير نهوض المنظمة باتجاه رسالتها وضمن القيم التي تعتمدها.
 - ❖ يقوم بإعطاء الوصف الدقيق الذي من المفروض العمل به، وتنفيذه وذلك لإنجاز وتحقيق استراتيجية المنظمة وذلك لنجاحها على المدى البعيد.
 - ❖ تقوم المنظمة بتبني أهداف الأداء من خلال ردم المهارات، زيادة تدريب العاملين، فأن هذه الأهداف إذا لم تتحقق تساهم بتنفيذ للاستراتيجية المعتمدة.
 - ❖ هناك عناصر مبسطة من خلالها يتم التطرق إلى أهداف الأداء المالي: (طرشي، 2015، ص7)
 - ❖ التوازن المالي: ويعد مقصد تهدف الوظيفة المالية إلى إنجازه لأنه يؤثر على أمان المؤسسة المالية ويتم تمثيله في لحظة يتطلب وجود رصيد معين بين رأس المال الثابت والصناديق الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وعلى مدار الفترة المالية. إنها المعادلة بين المدفوعات والإيصالات.
 - ❖ نمو المؤسسة: يعد نمو المؤسسة عاملاً أساسياً في تعظيم قيمتها، لذلك يتم تمييز قرارات النمو أولاً، بأنها قرارات استراتيجية، النمو هو وظيفة استراتيجية مهمة جداً للمشروع الاقتصادي، وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح وفعالية استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية والتوسع والبقاء والاستمرارية.
- خامساً. مؤشرات قياس الأداء المالي:** يدل الأداء المالي إلى عملية استنتاج مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية من البيانات المالية، والتي من خلالها يمكن تحليل الآثار الأخيرة للفعاليات المالية، والتشغيلية للبنك وقياسها. إذ تمكن التقارير المالية للبنك المستخدمين من قياس الأداء المالي للبنك وتحديد مدى فعاليته في تحقيق الأهداف ووضع الخطط الاستراتيجية. (جداني وسحنون، 2017).

إن النسب المالية تعتبر من أهم وسائل التحليل المالي التي تستخدم من قبل الإدارة وذلك من أجل الرقابة ودراسة وتقييم أداء المصارف، ومعرفة سلامة المركز المالي للمصرف، ومعرفة سيولة وربحية المصرف، ومعرفة الأموال المتاحة للتوظيف، وقياس نتائج أعمال المصرف (السخري، 2017).
إن عملية قياس الأداء المالي للمصارف يعد مؤشراً ناجحاً، بحيث يمكن لهذا المقياس أن يعبر عن مدى مقدرة المصرف عن تحقيق أهدافه، "أي إنه عندما يضع المصرف أهدافه تتم عملية مقارنة الأداء المالي مع تلك الأهداف".

سادساً. خصائص تقييم الأداء المالي في المصارف: يمكن التعبير عن خصائص تقييم الأداء المصرفي بما يأتي (غربة، 2015: 5):

1. الثبات أو الوفاء: عند ثبات أداة القياس فإنها تعني بصورة عامة تقديم النتائج نفسها عند استخدامها بصورة متكررة لقياس أداء النشاط نفسه، هذا عندما تكون المؤشرات الكمية عكس المؤشرات النوعية، على سبيل المثال رأي العملاء يعني (مؤشر نوعي) لجودة سلعة معينة حيث تكون بنفس الخصائص خلال فترتين مختلفتين ولا يستوجب أن يكون الرأي نفسه.
2. الصدق أو السلامة: إن المؤشرات الموضوعية هي عكس المؤشرات الذاتية فهي تعد أدوات قياس صادقة، فأن المؤشرات الذاتية تكون موجودة عند قياس الموارد البشرية، أي إن أداء التقييم هو الأفراد، وهذا يؤدي إلى تحقيق سلامة تقييم الأداء بما أن أدوات القياس موضوعية.
3. الكفاية: وهي تعني المقدرة على تقييم كافة جوانب الأداء ومنها الأداء المالي، والأداء الاجتماعي، والأداء الانتاجي.
4. الحساسية: وهي تعني قدرتها على التمييز وذلك في حال وجود اختلاف في مستوى الأداء.

المبحث الثالث: الجانب العملي

أولاً. تحليل البيانات واختبار الفرضيات: استخدمت الباحثة البرنامج E-Views v10 في التحليل الإحصائي للبيانات والتي تتمثل في عينة تتألف من (5) مصارف عاملة في بغداد، وهي المصرف المتحد للاستثمار، مصرف الاتحاد، مصرف الخليج التجاري، مصرف سومر، مصرف بابل.

ثانياً. متغيرات البحث وطرق قياسها

جدول (1): متغيرات البحث وطريقة قياسها

الرمز	طريقة قياسه	نوعه	المتغير
X	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي التسهيلات الائتمانية	مستقل	إدارة مخاطر الائتمان
Y1	العائد على الأصول = صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الأصول * 100	تابع	الأداء المالي
Y2	العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / مجموع حقوق الملكية * 100		
Y3	العائد على السهم الواحد = صافي الدخل بعد الضريبة / عدد الأسهم		
Y4	العائد على الودائع = صافي الدخل بعد الضريبة / مجموع الودائع * 100		
Y5	العائد على الأموال المتاحة = صافي الدخل بعد الضريبة / (حقوق الملكية + مجموع الودائع) * 100		

ثالثاً. منهج البحث: باستخدام المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي، بواسطة مراجعة الكتب والدراسات السابقة والأبحاث العلمية، وهذا المنهج يعتمد لتحليل الظاهرة، ومعرفة العلاقات بين أبعادها، وإيجاد التفسير العلمي، ومعرفة الاستنتاجات على ضوءها، وذلك لجمع معلومات وافية حول علاقة إدارة مخاطر الائتمان، والأداء المالي، للهيئة المدروسة ومن ثم تحليلها وتفسيرها وصولاً إلى النتائج.

رابعاً. الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

جدول (2): الإحصاء الوصفي للمتغيرات

	X	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5
Mean	8222.400	0.001033	0.001367	-0.004467	0.004700	0.041300
Median	8321.000	0.002000	0.003000	0.004000	0.008500	0.266000
Maximum	8733.000	0.030000	0.038000	0.050000	0.184000	3.170000
Minimum	6537.000	-0.039000	-0.065000	-0.199000	-0.272000	-5.253000
Std. Dev.	458.7550	0.011458	0.018827	0.045021	0.071550	1.500100
Skewness	-1.721756	-0.839489	-1.146249	-3.160634	-1.474949	-1.346902
Kurtosis	7.101374	7.354310	6.848068	13.63975	9.781871	7.080803
Jarque-Bera	35.84880	27.22373	25.07896	191.4535	68.36958	29.88692
Probability	0.000000	0.000001	0.000004	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	246672.0	0.031000	0.041000	-0.134000	0.141000	1.239000
Sum Sq. Dev.	6103229.	0.003807	0.010279	0.058779	0.148462	65.25872
Observations	30	30	30	30	30	30

من الجدول رقم (2) اتضح إن متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي التسهيلات الائتمانية كان 8.222 وبانحراف معياري 4.587، إن متوسط العائد على الأصول كان 0.001033 أي 0,10% من إجمالي الأصول، وبانحراف المعياري 1,15%، وإن متوسط العائد على حقوق الملكية، كان 0,14% من إجمالي حقوق الملكية، وهذا مفاده تحمل المساهمين خسارة في أموالهم، وأعلى قيمة كانت 3,80% وبانحراف المعياري 1,88% كما إن متوسط العائد على السهم الواحد، كان 0,47%- من قيمة السهم وهذه مفاده العائد على السهم الواحد حقق خسارة، وبانحراف المعياري 4,50%، وإن متوسط العائد على الودائع، كان 0,47%، وبانحراف المعياري 7,16% كما اتضح إن متوسط العائد على الأموال المتاحة، كان 4,13%، من إجمالي حقوق الملكية والودائع، وإن قيمة الاحتمالية لاختبار Jarque- Bera كانت أدنى من 5% وهذا يدل إن منحنى التوزيع غير طبيعي لكن بحسب نظرية النهاية المركزية يمكن تلافي هذا الشرط حيث إن عدد المشاهدات كانت 30 مشاهدة.

خامساً. تحليل الارتباط:

جدول (3): مصفوفة الارتباط بين إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي

Correlation						
Probability	X1	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5
X	1.000000					

Y1	-0.337529	1.000000				
	0.0681	-----				
Y2	-0.355223	0.976517	1.000000			
	0.0541	0.0000	-----			
Y3	-0.365385	0.824752	0.840515	1.000000		
	0.0471	0.0000	0.0000	-----		
Y4	-0.458924	0.911480	0.910680	0.923556	1.000000	
	0.0107	0.0000	0.0000	0.0000	-----	
Y5	-0.412146	0.941777	0.960397	0.929566	0.962762	1.000000
	0.0236	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-----

إن العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على الأصول في المصارف العراقية هي علاقة عكسية ولكنها غير دالة معنوياً حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.337) وتعد هذه العلاقة ضعيفة كما إن العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية في المصارف العراقية هي علاقة عكسية وذات دلالة معنوية حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.355) وتعتبر هذه العلاقة ضعيفة الشدة، وإن العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على السهم الواحد في المصارف العراقية هي علاقة عكسية وذات دلالة معنوية حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.365) وتعد هذه العلاقة ضعيفة الشدة، كما إن قيمة الاحتمالية Probability كانت 0.04 وهي أدنى من 5%، وإن العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على الودائع في المصارف العراقية هي علاقة عكسية، وذات دلالة معنوية حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.458) وتعتبر هذه العلاقة متوسطة الشدة، كما إن العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على الودائع في المصارف العراقية هي علاقة عكسية، وذات دلالة معنوية حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.458) وتعد هذه العلاقة متوسطة الشدة.

سادساً. تحليل الانحدار:

جدول (3): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

	Y2	Y3	Y4	Y5
C	0.121232	0.290371	0.593229	11.12255
X	-1.46E-05	-3.59E-05	-7.16E-05	-0.001348
R-squared	0.126183	0.133506	0.210611	0.169864
Adjusted R-squared	0.094975	0.102560	0.182419	0.140216
F-statistic	4.043329	4.314138	7.470485	5.729417
Prob(F-statistic)	0.054065	0.047087	0.010745	0.023626

يتضح من الجدول رقم (3) إن نموذج الانحدار لأثر إدارة مخاطر الائتمان في الأداء العائد على حقوق الملكية ذو دلالة معنوية حيث إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic})$ كانت 0.05، وإن نموذج الانحدار لأثر إدارة مخاطر الائتمان في الأداء العائد على السهم الواحد ذو دلالة معنوية إذ إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic})$ كانت 0.04، وإن نموذج الانحدار لأثر إدارة مخاطر الائتمان في الأداء العائد على الودائع ذو دلالة معنوية إذ إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic})$ كانت 0.04 أن إدارة مخاطر الائتمان تفسر 10,00% من التغيرات التي تحصل في العائد على الودائع.

كما إن نموذج الانحدار لأثر إدارة مخاطر الائتمان في العائد على الأموال المتاحة ذات دلالة معنوية حيث إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic})$ كانت 0.02. وإن قيمة $\text{Adjusted R-squared}$ كانت 0.14 أي أن إدارة مخاطر الائتمان تفسر 14% من التغيرات التي تحصل في العائد على الأموال المتاحة.

سابعاً. نتائج البحث:

1. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على الأصول.
2. يوجد علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية، وهذه النتيجة تقضي إلى أن انخفاض مخاطر الائتمان تؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية.
3. يوجد علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على السهم الواحد. وهذه النتيجة تقضي إلى أن انخفاض مخاطر الائتمان تؤدي إلى ارتفاع العائد على السهم الواحد.
4. يوجد علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على الودائع. وهذه النتيجة تقضي إلى أن انخفاض مخاطر الائتمان تؤدي إلى ارتفاع العائد على الودائع.
5. يوجد علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين إدارة مخاطر الائتمان والعائد على الأموال المتاحة. وهذه النتيجة تقضي إلى أن انخفاض مخاطر الائتمان تؤدي إلى ارتفاع العائد على الأموال المتاحة.
6. يوجد أثر معنوي لإدارة مخاطر الائتمان في العائد على حقوق الملكية. وهذا النتيجة تقضي إلى تجنب مخاطر التسهيلات الائتمانية أو منح القروض ذات أصول خطرة يؤدي إلى أحداث تغيرات في العائد على حقوق الملكية وبشكل عكسي.
7. يوجد أثر معنوي لإدارة مخاطر الائتمان في العائد على السهم الواحد. وهذا النتيجة تقضي إلى تجنب مخاطر التسهيلات الائتمانية أو منح القروض ذات أصول خطرة يؤدي إلى أحداث تغيرات في العائد على السهم الواحد وبشكل عكسي.
8. يوجد أثر معنوي لإدارة مخاطر الائتمان في الودائع. وهذا النتيجة تقضي إلى تجنب مخاطر التسهيلات الائتمانية أو منح القروض ذات أصول خطرة يؤدي إلى أحداث تغيرات في العائد على الودائع بشكل عكسي.
9. يوجد أثر معنوي لإدارة مخاطر الائتمان في العائد على الأموال المتاحة. وهذا النتيجة تقضي إلى تجنب مخاطر التسهيلات الائتمانية أو منح القروض ذات أصول خطرة يؤدي إلى أحداث تغيرات في العائد على الأموال المتاحة بشكل عكسي.

المبحث الرابع: توصيات او مقترحات البحث

بناءً على نتائج البحث يمكن أن يوصي بما يأتي:

1. بذل العناية الكافية عند منح التسهيلات الائتمانية للمتعامل مع المصرف ودراسة الوثائق المالية التي يقدمها للمصرف بشكل دقيق والتأكد من سلامتها.
2. اقتراح معايير إضافية تقلل من مخاطر منح التسهيلات الائتمانية
3. التركيز على منح التسهيلات الائتمانية للعملاء الذين لديهم مشروعات معدومة المخاطر
4. اجراء المزيد من الدراسات حول إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي وذلك بإضافة متغيرات وسيطة أو معدلة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. بابا احمد. عبد المجيد، يوسفات، علي، (2021)، "تقييم سياسات ادارة المخاطر الائتمانية واثرها على الربحية: دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية العمومية والخاصة"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06 – العدد 01.
2. راضي، دينا، (2003)، "مشكلة الديون المتعثرة واساليب المواجهة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية - فرع بني سويف – جامعة القاهرة، العدد الثالث.
3. أمين، خالد، (2002)، إطار ادارة المخاطر الائتمانية، منشورات المجلس الاعلى للجامعات، (الاصدار 1)، عمان، الأردن.
4. الجعارات، خالد جمال، (2017)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. عنانزة، عز الدين نايف، عثمان، محمد داوود، (2013)، "تقييم كفاءة ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية الأردنية"، مجلة المثنى الادارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 06.
6. محمد، عبد العليم، (2014)، "تأثير ادارة المخاطر المالية على اداء البنوك - دراسة تطبيقية على اداء البنوك التجارية المصرية"، العدد الثاني عشر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر.
7. ميلي، سميرة، (2020)، "انعكاسات اتفاقية بازل II، III على ادارة المخاطر البنكية مع الاشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الادارية والمالية، 04 (202).
8. ابداح، الاء، (2020)، "اثر ادارة الائتمان على الاداء المالي في البنوك التجارية"، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
9. جبين، عبد الوهاب، (2009)، "تقييم الاداء في الادارات الصحية بمحافظة الطائف"، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في جامعة St Clements العالمية، تخص ادارة صحية، سوريا.
10. قطوفي، ياسين، وبراقي، محمد، (2020)، "اثر المخاطر المالية على الاداء المالي لشركات التأمين التكاملية السعودية: دراسة قياسية (2010 – 2018)"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11 (2).
11. الدعيمي، عباس كاظم، والمرسومي، مروج طاهر، (2017)، "تأثير ادارة مخاطر السيولة المصرفية في الاداء المصرفي المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة"، مجلة الادارة والاقتصاد، 5 (20).

12. مندور، عصام عمر احمد، (2013)، البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
13. دادن، حفصي، (2014)، "تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة التحليل العملي التميزي (AFD) خلال الفترة 2006 – 2011"، مجلة الواحات والدراسات، العدد 2.
14. جنوحات، اسيا، العلابية، ياسمين، (2014)، "فعالية الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات واثرها على الافصاح المحاسبي"، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الاداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والاسلامية، جامعة حمة لخضر، الوادي.
15. جديني، سامية، وسحنون، جمال الدين، (2017)، "تقييم وتحليل الاداء المالي للبنوك الاسلامية: دراسة حالة البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، (13).
16. السخري، كريمة، (2017)، "تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010 – 2015"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والادارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
17. غربة، ليندة، (2015)، "تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط والربحية"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
18. حرفوش، سهام، وصحراوي، ايمان، (2009)، "دور الاساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الازمة المالية الحالية، جامعة فرحات عباس سطيف.
19. مخلوفي، عائشة، (2017)، "ادارة مخاطر الائتمان المصرفي واثرها على الاداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك الوطني الجزائري للفترة (2005- 2015)"، (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر.
20. احمد امين، هاشم إبراهيم، (2022)، " اثر التخطيط الاستراتيجي على تخفيض مخاطر الائتمان البنكي في البنوك التجارية المصرية، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، مصر.
21. وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، (اساسيات اداء وبطاقة التقييم المتوازن)، دار وائل للنشر، عمان: الاردن، 2009.
22. محمد، طرشي، (2015)، " العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، المجلد 13.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. DIETRICH, D. R. (2006, July). An Analysis of Bank Risk Management and its Relevance for The Non-Bank Corporate Sector. 11. South Africa: Rhodes University, Unpublished Thesis
2. Abdelkader Derbali, Performance bancaire en période de crise , Mastère en finance et banque, Université de Sousse Tunisie, 2010
http://www.memoireonline.com/10/12/6395/m_Performance-bancaire-en-periode-de-crise10.html